ندوة مصر ما بعد الثورة

نقلاً عن موقع البديع 19 شباط 2012

بيروت/البديع ـ مواكبة للثورات العربية نظّم المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ندوة بعنوان :" **مصر ما بعد الثورة : آفاق وتحديات المرحلة الإنتقالية"**، حاضر فيها رئيس مركز الأهرام للدراسات الإجتماعية والتاريخية **الدكتور نبيل عبد الفتاح**، بمشاركة عدد من المهتمين وشخصيات سياسية واجتماعية وحزبية وفكرية.

قدم للندوة الإعلامي **الأستاذ محمد شرّي** فرحب بالدكتور عبد الفتاح المستشار في مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ورئيس تحرير الحالة الدينية في مصر منذ العام 1991، وقال :" قد كنا اعتدنا وأَلِفْنَا موت السياسية في عالمنا العربي، ظَنَنَّا أن لا قيام بعدها فإذ بنا نرى الثورتين التونسية والمصرية التي أسقطت الطواغيت. في مثل هذه الأيام من العام الماضي كان ميدان التحرير ميدانا للأمة وكانت المشاعر جيّاشة وفيّاضة بحجم الطغيان الذي جثم على صدر الأمّة، مهنئا مصر على إنجازها بإسقاط الطاغية حسني مبارك لأنّ طريق الثورات طريق ليس بالسهل، ملاحظا أنّه على مدى عام استمرت الثورة بصراعها مع فلول النظام أو حتى بين أطرافها الذين اتفقوا على إسقاط النظام ولكن لم يتفقوا على النظام البديل.

وتساءل محمد شرّي من موقعه الإعلامي عن جدية سقوط النظام المصري وقال : كيف تنتصر الثورة وفي آلياتها دستور الحكم البائد، وهل المشكلة في الشخص، ما هو مشروع الثورة وهل لديها مشروع أساسا ولمن ستكون الأرجحية إن لم نقل الغلبة : لِشَرعية ميدان التحرير أم لشرعية مجلس الشعب أم لشرعية المجلس العسكري؟ كيف تكون ثورة متعددة الشرعيات. أحيانا تلتبس بعض الامور : هل القضية في تسريع الإنتخابات الرئاسية وما الذي سيتغير بعد انتخاب الرئيس، أليست الإنتخابات التشريعية والتي فازت بها القوى الإسلامية مؤشر قوي في مَن سيتحكم في انتخابات رئاسة الجمهورية ؟ كيف ستكون ثورة تغيب عنها رؤية مصر لعلاقاتها الدولية وكيف تكون ثورة بدون خطاب ثوري تجاه أميركا وإسرائيل اللتان دعمتا كل أنظمة الإستبداد الذي كان من رموزه حسني مبارك؟

رئيس المركز الإستشاري **السيد عبد الحليم فضل الله** رحب بالحضور وبالضيف العزيز من مصر، لافتا إلى أنّ أدب وفكر الثورات لم يرصد العمليات الإنتقالية إلى الآن وغالبا ما ينصب

الجهد على العوامل الثورية والأسباب التي تؤسس لها ونادرا ما انصب الإهتمام على المرحلة الإنتقالية. أضاف : هذه المرحلة الإنتقالية في مصر تعبر عن ثورة متدحرجة تفصح عن عواملها باضطراد لكن ليس دفعة واحدة وهذا ما لاحظناها في تبدل المسرح الثوري وتبدل العلاقات ما بين أطراف الثورة. وقال : الأمر الآخر أننا أمام أفق الحدث المصري الذي ليس مصريا بالضبط، هو يعني المصريين لكنه يعني العالم العربي والإسلامي وتاليا هو مع الثورات الأخرى مؤسسٌ لعالم دولي مختلف، صورة مصر عالم عربي مقبل وعالم إسلامي مقبل، وهذا يأتي بعد التعامل مع مزيج من تحديات أولها الإتفاق على طبيعة الثورة : هل هي لتغيير إدارة الحكم، هل هي ثورة ديموقراطية من خلال الإقتراع لتغيير أسلوب الحكم؟ أم ثورة تغييرية تغيّر نمط الحكم الإقتصادي والسياسي الداخلي والخارجي. هل تستطيع هذه الثورة أن لا تقوم بتلك المقايضة بين الحريات الداخلية والأداء الديموقراطي والتمسك الشديد بالسيادة، هل تولّد المرحلة الإنتقالية إجماعا على الملفات المقبلة الداخلية وهل من أهدافها أن تولد إجماعا على القضايا الخارجية، هل يمكن النظر وإعادة البناء دون بناء الدور الخارجي؟. وأشار إلى أنّ هناك من يرى أنه لا يمكن بناء دولة فعلية مصرية تؤمن الحريات وتغلب الفساد إذا لم يتكرّس لمصر دور في الإقليم، وقال : ننتظر أن تكون مصر داخل الإقليم والعالم العربي حيث هناك من تضخمت أدواره أكثر مما يجب، وأن تكون عنصر توازن سلبي على أساس الخصومة تجاه إسرائيل والتحدي الغربي الذي ما زال جاثما وموثراً في المنطقة.

بدوره تناول الدكتورعبد الفتاح في محاضرته الثورة المصرية بأطيافها وتفاعلاتها الداخلية والمؤثرات الداخلية والخارجية ودور القوى الإسلامية فيها، متسائلا :هل نحن أمام مرحلة انتقالية أم أننا أمام العديد من مراحل انتقالية، معدداً 14 عامل تحدٍ على الأقل بعضها ينتمي إلى مرحلة إنتقال أولى والعوامل الأخرى تنتمي إلى مرحلة لاحقة.

وأضاف : النقطة الأولى في فهم المشهدية المصرية منذ 25 يناير العام الماضي هي أنها شكلت صدمة ومفاجأة للجميع على الساحة المصرية والذين شاركوا فيها، مشيراً للإخوان المسلمين الذين اتخذوا بداية موقفا رافضا لها وللمُمَهِّدات التي تمت، مؤكدا أنّ ما جرى هو نتيجة تراكمات ليست قاصرة فقط على السياسية الإقتصادية التي انتهجها نظام مبارك من إعادة الهيكلة وسياسة الخصخصة ثم تحول النظام إلى نظام إطباق ونظام استباحة للمال العام وتفشي للفساد.

وتناول الدكتور عبد الفتاح دور الجيل المصري الجديد، وقال : الجيل الحالي الذي يتصدر المشهد هم ليسوا فقط من تصدى للعملية الثورية، فبعض هؤلاء نزلوا إلى الميادين وشارك في الإنترنت والتفاعل الإجتماعي، لكن هناك من وقف بضراوة ولعب دوراً بالغ الأهمية في إخراج جماعة الأمن من خلال إحداث نزاعات وصدامات في مفارق الطرق بغية وصول المتظاهرين وفتح الطرق أمامهم للدخل إلى ميدان التحرير الذي تحول إلى أيقونة بالنسبة إلى القوى الثائرة، مؤكدا أنّ هذا الجيل الجديد لم يكترث للخوف وتجاوزه وأصبح لا يهاب الموت، مستحضرا ما حصل في الأسابيع الماضية من وقائع دالة أمام مجلس الوزراء المصري، وكذلك ما حدث أمام حرم مبنى وزارة الداخلية المصرية. هذا الجيل لا يظهر في أجهزة الإعلام وبرامج"talk show" ، وهو جيل بلا قيادة يشكل في نظر الكثيرين مشكلة المشكلات، وهو يحفر أساسا عميقا متحدثا عن الفجوة "الجيلية "التي تنعكس فجوة في الإدراك السياسي وفجوة في أدوات التعامل مع هذا الواقع السياسي.

ورأى الدكتور عبد الفتاح أنّ برامج بعض الاسلاميين لا تختلف كثيرا عن السياسات التي كانت تتم في عهد الرئيس حسني مبارك، مشيرا لأدوار بعض رجال الأعمال منهم ومن غيرهم ، ونحن نتكلم عن رؤى وخطابات موجودة على أرض الواقع، متوقعا أن يظل المشروع الرأسمالي بارزا

في السياسية الإقتصادية وقد يحدث بعض من أشكال محاربة الفساد للبيئة الفاسدة ، مؤكدا أنّ ما يعرضه من توصيف لأدوار أطراف السلطة والإخوان المسلمين ما هو إلا رصد للواقع واستحضار مؤشراته.

وقال : طريقة تكييف ما تم في الثورة بأنه لا يعدو كونه عملية تمرد، يليه إحداث تعديلات دستورية ومن ثم البت بالإنتخابات النيابية في مجلس الشعب وإعداد لجنة منتخبة لإعداد الدستور ومن ثم انتخابات جمهورية، مقارنا ذلك بالوضع التونسي المختلف حيث جرى بداية إعداد لجنة تعد لدستور جديد للبلاد.

وأبرز الدكتور عبد الفتاح التحديات والضغوط الخارجية التي تتعرض لها الثورة المصرية ، بعض هذه الضغوط برزت في مسألة التهديد الأميركي بعدم إعطاء أي معونات ومساعدات أو على الإقل استثمارات داخل مصر من قبل بلدان خليجية شقيقة ومن ثم محاولة تفجير الوضع الإقتصادي واستنزاف الوضع النقدي، كل ذلك أثّر على الملف السياسي. وكذلك بعض التصريحات غير المسؤولة من بعض الأطراف الإسلامية والتي أثّر بعضها على السياحة المصرية حيث تناقصت أعداد السياح مما قلل أحد أبرز الموارد المالية بالعملات الصعبة.

وأكّد الدكتور عبد الفتاح على أنّ أي مرحلة انتقال يواجهها أي نظام قديم أو جديد غالبا ما يتريث كثيرا في إحداث تغييرات راديكالية، وقال: في ضوء قراءتي للمشهد المصري وللمشهد التونسي أتوقع أن لا تحدث أي تغيرات جوهرية، ويمكن أن يحدث تجميع أطراف لبعض القوى السياسية الأمر الذي يسمح بصناعة قرار سياسي، مبديا أعتقاده بأنّ القوى الثائرة والمصريين يريدون أن يتم التعامل معهم على المستوى الدولي باحترام وبدون تجاوز على نحو ما كان يحدث في الفترة الماضية، وأنّ تحدث بعض من التعديلات السياسية الخارجية في مرحلة استقرار النظام الجديد واستقرار التوازنات السياسية، داعيا إلى عدم التسرع وتصور حدوث الامور في مرحلة واحدة، مشيرا إلى أنّ تسارع الوضع في تونس ومصر لن يأخذ وقتا كبيرا على نحو ما تم في انماط ثورية ماضية، فنحن في وضع يتسم بتغير كبير.

ولفت الدكتور عبد الفتاح إلى عامل انكسار المنظومة والأجهزة الأمنية ووهن الحضور الأمني في الحياة اليومية للمواطنين في غالب محافظات الجمهورية، مشيرا إلى هجمات شنها مواطنون على مراكز الشرطة وأقسامها بل وعلى مواقع مباحث أمن الدولة بكل الدلالات السياسية والرمزية التي تتمثل في كراهية المواطنين للنظام ورموزه وأجهزته ذات الطبيعة السياسية.

وقال إنّ اختيارات المجلس العسكري لرئيس حكومة الإنقاذ الوطني الدكتور كمال الجنزوري تشير إلى نمط من الإختيارات لا يزال ينتمي إلى معايير التجنيد السياسي التي سادت في ظل النظام التسلطي التي تقوم على المصادر التقليدية للتجنيد ومنها التكنوقراط وكبار الموظفين ورجال الأمن ومن المؤسسة الامنية، معتبرا أنّ ذلك لا ينتمي إلى الفكر السياسي ومن ثمّ المعايير السياسية في الإختيار، مستحضرا بعض من أبرز القرارات التي افتقرت إلى رؤية سياسية تتوافق مع الإنتفاضة الثورية الديموقراطية مِنْ مِثل حركة تعيين المحافظين في حكومة الدكتور عصام شرف والتي شكلت أزمة خطيرة وصلت إلى ما يشبه العصيان المدني، وأيضا غياب الرؤية السياسية الجديدة التي بدت في قرارات إلغاء محافظتي حلوان و6 اكتوبر دونما تسويغ موضوعي وسياسي وإداري لقرارات الإنشاء السابقة على عهد حكومة أحمد نظيف ،ولا الإلغاء في حكومة تصريف الأعمال.